

دراسة نظرية في مفهوم وسياسات النمو المناصر للفقراء

د.ربيع قاسم ثجيل

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص

أن تحقيق النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق نمو مناصر للفقراء، بل أيضاً باتباع سياسات تساعد على تصحيحه، وهي سياسات تقلل من درجة عدم المساواة في توزيع الدخل وتزيد من مشاركة الفقراء في النشاط الاقتصادي وتسهم في عملية النمو التي يستفيد منها الفقراء أكثر من الأغنياء، فهي سياسات تهتم بدرجة أكبر بالفئات التي تقع في أسفل منحني توزيع الدخل أو الأنفاق .

Abstract

*Theoretical study of the concept and pro-growth policies for the poor
That economic growth alone is not enough to achieve pro-poor growth but also to pursue policies to help corrected it, policies which reduce the degree of inequality in income distribution and increase the participation of the poor in economic activity and contribute to the process of growth that benefits the poor more than the rich, these policies are more interested in groups of people which are located at the bottom of the income distribution curve or spending curve.*

المقدمة

برز مفهوم النمو المناصر للفقراء بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٠، وذلك انعكاساً لأهتمامين قد برزا خلال تسعينيات القرن العشرين، تمثل الأول بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدول النامية، والثاني بتزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفقر، والذي تبلور بإعلان المجتمع الدولي للأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي تمحورت حول هدف تقليل الفقر، بحيث إن النمو المناصر للفقراء قد جاء انعكاساً للفكرة القائلة " إن مكاسب النمو الاقتصادي ينبغي ان تشمل جميع افراد المجتمع "، بعد ان كان الاهتمام بتحقيق المساواة والنمو في آن واحد فكرة مستبعدة للاعتقاد بأنها ستكون على حساب تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

وبهذا فقد أصبح موضوع النمو المناصر للفقراء في السنوات الأخيرة مسألة محورية للباحثين وصناع السياسة، خصوصاً في اطار بلوغ الاهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي فإن التفريق بين النمو الاقتصادي العام والنمو المناصر للفقراء أمر مهم جداً لصياغة استراتيجيات تقليل الفقر، فما هو بالتحديد النمو المناصر للفقراء؟ وهل ان النمو الاقتصادي العادي هو النمو المناصر للفقراء؟ أو هل هو نوع خاص من النمو؟ وإذا كان كذلك فما العوامل والسياسات التي تجعل النمو الاقتصادي نمواً مناصراً للفقراء؟ .

مشكلة البحث

إن الاعتماد على النمو الاقتصادي بمفرده بدون توزيع عادل للدخل لا يكفي لتحقيق نمو مناصر للفقراء، حيث ان عملية النمو الاقتصادي التي تتم على وفق قوى السوق يستفيد منها الأغنياء بدرجة أكبر من الفقراء، كما إن العديد من الحكومات ولا سيما في الدول النامية تتبع سياسات منحازة لصالح الأغنياء مما يساعد على بقاء عدم المساواة في توزيع الدخل قائمة بين الأغنياء والفقراء .

فرضية البحث

ان النمو المناصر للفقراء يعمل على تقليل الفقر من خلال تمكين الفقراء من الانتفاع بدرجة أكبر من عوائد النشاط الاقتصادي مقارنة بغير الفقراء .

أولاً- نشأة فكرة النمو المناصر للفقراء

كان الرأي السائد في نظريات التنمية في خمسينات وستينات القرن العشرين، يدور حول الكيفية التي يعمل بموجبها النمو الاقتصادي في تخفيض الفقر، يأخذ بالفرضية الكلاسيكية للنمو – Trickle Down التي تعني تدفقاً تدريجياً للدخل من الأغنياء للفقراء عند معدل نمو معين، إذ يحصل الأغنياء أولاً على مكاسب النمو وبعد ذلك يحصل عليها الفقراء عندما يبدأ الأغنياء بإنفاق مكاسبهم ، وبذلك تنتشر مكاسب النمو الاقتصادي تلقائياً على كل نواحي المجتمع.(١) مما يعني أن الفقراء يستفيدون من النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر فقط من خلال التدفق العمودي من الأغنياء، وهذا يشير ضمناً إلى أن المكاسب النسبية للنمو التي تذهب للفقراء سوف تكون أقل دائماً من تلك التي تذهب للأغنياء، لذا فإن الأغنياء يستفيدون من عملية النمو بدرجة أكبر من الفقراء .(٢)

كذلك أعتمد الكلاسيك بوجود تعارض بين النمو الاقتصادي السريع والعدالة في توزيع الدخل فالتفاوتات الأكبر في توزيع الدخل تمتلك تأثيراً إيجابياً على النمو طالما أن الميل الحدي للإدخار لدى الأغنياء أكبر مما هو عليه لدى الفقراء، لذا فإن السياسات التي تهدف إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل سيترتب عليها إبطاء النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة معدلات الفقر. وقد واجه هذا الاعتقاد اعتراضاً رئيساً تمثل في أن التفاوتات الحادة في التوزيع ستؤدي إلى خفض معدلات النمو، وإنه توجد دلائل عديدة على إمكانية تحقيق الهدفين العدالة والنمو في آن واحد.(٣)

وحتى الثمانينات من القرن العشرين كان النيوكلاسيك قد اعطوا الأولوية للنمو الاقتصادي في تحقيق التنمية، ولكن العديد من الدول النامية التي شهدت معدلات نمو مرتفعة لم تتحسن اوضاع فقرائها فقد فشلت في تخفيض معدلات الفقر وفي تقليل التفاوت في توزيع الدخل.(٤)

ونظراً لتراجع هذه الأفكار جرى تغيير اهتمام دراسات الفقر بعيداً عن مفهوم Trickle – Down باتجاه فكرة النمو المناصر للفقراء Pro-Poor Growth ، أي باتجاه تحقيق نمو اقتصادي مع توزيع عادل للدخل.

وفي ظل سيادة افكار النظرية النيوكلاسيكية في الحرية الاقتصادية وتقليل تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لم يكن القضاء على الفقر هدفاً أساسياً لبرامج الإصلاح الاقتصادي للصندوق والبنك الدوليين وذلك مقارنة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي.(٥)

وبعد تزايد الانتقادات الموجهة لبرامج الإصلاح الاقتصادي بدأ كل من الصندوق والبنك الدوليين منذ التسعينات بتحول جديد باتجاه تقليل الفقر، فقد أدخل صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٩٩ تسهيلات تمويلية جديدة يشترط وجود إستراتيجية واضحة لتقليل الفقر، مع ضرورة تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي وتحقيق زيادة في مشاركة الفقراء.(٦)

اما البنك الدولي وعلى الرغم من تبنيه سياسات التحرر الاقتصادي وتقليل دور الدولة الا انه ومن جانب آخر قد شدد على أهمية دور الدولة في المجالات الاقتصادية المتعلقة بقضايا التوزيع والفقر والإنصاف وتوفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي من أجل توسيع الفرص الاقتصادية أمام الأفراد خصوصاً الفقراء منهم.(٧)

وقد انعكس هذا التحول بصياغة المجتمع الدولي لأهداف الألفية الإنمائية التي تمحورت حول مكافحة الفقر وجعلت من هدف زيادة دخول الفقراء هدفاً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

ونتيجة لهذا الاهتمام الدولي بجانب تحقق معدلات نمو مرتفعة في العديد من الدول النامية تزايد اهتمام الباحثين والمؤسسات البحثية في دراسة النمو المناصر للفقراء، وقد توزعت هذه الدراسات على مفهومين نسبي ومطلق، ولم يقف الاختلاف عند الجانب المفاهيمي فقط بل شمل أيضاً جانبي القياس والسياسات المناصرة للفقراء.

ثانياً- التعريف المطلق للنمو المناصر للفقراء

إن من أهم الباحثين الذين يتبنون التعريف المطلق رافاليون Martin Ravallion وشين Shaohua Chen اللذين قاما بتطبيقه باستخدام مؤشر واتس للفقراء، إذ يعدان النمو المناصر للفقراء بأنه " النمو الذي يقلل الفقر " (مهما كان ذلك صغيراً) ، بحيث إن عملية النمو ستكون مناصرة للفقراء إذا انتفع منها الفقراء بزيادة دخولهم زيادة مطلقة، أي بغض النظر عما إذا كانت الزيادة في دخول الفقراء أقل أو أكبر من الزيادة المتحققة في دخول الأغنياء. وعلى سبيل المثال فهما يؤكدان أن النمو الاقتصادي السريع الذي حدث في الصين في تسعينات القرن العشرين كان نمواً مناصراً للفقراء لكونه قد قلل الفقر بدرجة كبيرة وذلك على الرغم من أن الفقراء قد حصلوا على مكاسب أقل من غيرهم. (٨)

واستناداً إلى ذلك فإن أي نمط للنمو سيكون مناصراً للفقراء إذا ازدادت دخول الفقراء بمرور الوقت، مثل بلوغ الهدف الأول للألفية الإنمائية الذي يهدف إلى تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ .

وقد انتقد التعريف المطلق من قبل فريق من الباحثين على رأسهم كاكواني Kakwani وسون Son وبيرنيا Pernia إذ يعتقد هؤلاء بأن عدم وجود عدالة في توزيع الدخل سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في المجتمع حتى وإن تحققت معها معدلات نمو مرتفعة، وأن الفقراء قد يحصلون فقط على حصة صغيرة نسبياً من المكاسب الكلية للنمو ومع ذلك توصف العملية بأنها مناصرة للفقراء، وبذلك فإن أغلب عمليات النمو ستصنف على أنها مناصرة للفقراء بحسب هذا التعريف. (٩)

ثالثاً- التعريف النسبي للنمو المناصر للفقراء

برز التعريف النسبي بشكل ملحوظ بعد عام ٢٠٠٠ نتيجة كتابات مجموعة من الباحثين على رأسهم كاكواني وسون وبيرنيا. وتعد هذه المجموعة أن مصطلح Pro-Poor يعني حرفياً حصول الفقراء على مكاسب أكبر نسبياً من النمو وليس أقل من غيرهم، بحيث إنها تستخدم مصطلح Trickle-Down لوصف الوضع الذي يحصل عنده الفقراء على مكاسب من النمو أقل نسبياً من غيرهم. (١٠) ولذلك يعرف هؤلاء النمو المناصر للفقراء بأنه " النمو الذي يعود نفعه على الفقراء أكبر نسبياً مما يعود على غير الفقراء، وذلك عند زيادة دخولهم بمعدل أكبر من زيادة دخول غير الفقراء ". (١١) وهذا يعني أن التعريف النسبي على العكس من التعريف المطلق لا يعد نمو دخل أو إنفاق الفقراء أقل من دخل أو إنفاق غير الفقراء نمواً مناصراً للفقراء .

وبحسب التعريف النسبي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل والفقر علاقة متبادلة أي يتوقف كل منهما على الآخر، وإن العلاقة بين النمو والفقر تتحدد بمستوى وتغيرات التفاوت في توزيع الدخل، وبذلك فإن هدف تقليل الفقر يمكن تحقيقه من خلال توزيع الدخل أو من خلال النمو الاقتصادي مع توزيع الدخل، مما يعني أنه لا يمكن تقليل الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي بمفرده بدون توزيع عادل للدخل. (١٢)

وينتضح من ذلك أن التعريف النسبي يشترط أن يكون النمو أكثر عدالة، فيكون النمو مناصراً للفقراء إذا تراق مع انخفاض معدلات الفقر تطور هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، فعلى الرغم من أهمية تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا إنها لا تكفي وحدها لتقليل الفقر إذ ينبغي إحداث تغييرات في توزيع الدخل أو الأنفاق تكون لصالح الفقراء، بحيث إن درجة التفاوت في توزيع الدخل توضح لماذا معدل النمو نفسه يكون أقل تأثيراً في تقليل الفقر في بلد ما مقارنة ببلد آخر، فالفقراء سوف يحصلون على حصة أقل من مكاسب النمو عندما تكون درجة التفاوت مرتفعة.

ولهذا فإنه لا يتحقق نمو مناصر للفقراء في دولة ما من خلال معدلات نمو سريعة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب وإنما يتطلب ذلك أيضاً انخفاض درجة التفاوت أو على الأقل بقاؤها ثابتة، وكمثال فقد حققت كوريا الجنوبية نمواً مناصراً للفقراء في المدة التي سبقت أزمة التسعينات، إذ حصل انخفاض سريع في الفقر نظراً لسرعة نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب انخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل، في حين انخفضت معدلات الفقر بنسبة قليلة في كل من: جمهورية لاو وفيتنام والفلبين وتايلاند على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات سريعة، وذلك بسبب ارتفاع درجة التفاوت. (١٣) وبمعنى آخر فإن الفقر قد انخفض بمعدل أسرع عند انخفاض درجة التفاوت.

كما بينت دراسة أجريت على ثمانية دول هي : بنغلادش والبرازيل وغانا والهند واندونيسيا وتونس وأوغندا وفيتنام بأن الدول التي حققت أعلى معدل نمو شهدت أيضاً التخفيض الأكبر في الفقر، وأن ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الأنفاق خلال المدة نفسها قد قلل من مكاسب النمو في خمسة من أسرع الدول نمواً: بنغلادش وغانا والهند وأوغندا وفيتنام. (١٤) وهذا يؤكد أن النمو المناصر بقوة للفقراء سيتحقق بشكل خاص في بيئة النمو الاقتصادي المرتفع والمرتبطة بالتغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .

ومما سبق يتبين أن تأثير النمو الموجب يقلل الفقر عند انخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل أو بقاؤها ثابتة على الأقل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض درجة التفاوت ستؤدي إلى تقليل الفقر حتى وإن كان معدل النمو سالباً، وبالتالي فإن النمو المناصر للفقراء يمكن أن يتحقق حتى في حالة تسجيل الاقتصاد نمواً سالباً، وعندما يكون النمو الاقتصادي سالباً فإنه يوجد سيناريو هان: الأول يمكن أن يؤدي إلى نمو مناصر بقوة للفقراء Strongly Pro-Poor وهذا الوضع يحدث فقط إذا كان أثر تقليل التفاوت في توزيع الدخل يفوق الأثر المعاكس للنمو السالب على الفقر. والسيناريو الآخر الذي يمكن تسميته " بالنمو المضاد للفقراء Anti-Poor " يمكن أن يحدث عندما يتسبب النمو السالب بزيادة انتشار الفقر حتى وإن انخفضت درجة التفاوت خلال فترة النمو. وإذا أصبح كل من الفقر والتفاوت أسوأ خلال فترة النمو فإن هذا الوضع يمكن تسميته " بالنمو المضاد بقوة للفقراء Strongly Anti-Poor ". (١٥)

ومع كل هذه الاختلافات بين التعريف النسبي والمطلق إلا إنهما يتشابهان في سعيهما لبلوغ الهدف النهائي وهو تقليل الفقر، ولأجل تحقيق هذا الهدف يتفق كل منهما بأن النمو السريع يتضمن التحسن المطلق، والعدالة في توزيع الدخل تتضمن التحسن النسبي.

رابعاً - سياسات النمو المناصر للفقراء

إن عملية النمو التي تتم على أساس قوى السوق يستفيد منها الأغنياء أكثر نسبياً من الفقراء لامتلاكهم مزايا متأصلة مثل رأس المال البشري أو المادي، وتتمثل القيود المفروضة على مشاركة الفقراء في الأسواق في العناصر التالية: (١٦)

١ - الافتقار إلى الوصول المادي للسوق، فبعض الأفراد يكونون غير قادرين على الاستفادة على نحو فعال من الفرص الاقتصادية الموجودة بسبب تكاليف الوصول إلى السوق.

٢- فشل السوق خصوصاً في حالات التمويل، الأرض، العمل، وهذا يعني أن الفقراء لا يستطيعون الحصول على الموارد اللازمة للاستثمار والابتكار.

٣- عدم وجود رأس المال البشري للفقراء - مستويات متدنية من التعليم الأساسي والمهارات المهنية، ومستويات عالية من اعتلال الصحة - وغالباً ما يترك الفقراء في وضع لا يسمح لهم بالحصول على وظائف أفضل أجراً .

ولهذا فإن استراتيجية النمو المناصر للفقراء تتطلب أيضاً إزالة وتصحيح المتسببات سواء أكانت قيوداً مؤسسية أم بسبب سياسات حكومية منحازة ضد الفقراء، وذلك بقدر تبني سياسات مناصرة للفقراء ، مما يشير إلى أن تقوية النمو المناصر للفقراء يتطلب استراتيجية تتحاز لصالح الفقراء بحيث يستفيد منها الفقراء بنسبة أكبر من الأغنياء، وهذا في الواقع قد يؤدي إلى تحسين كفاءة السوق الى جانب تقوية حقوق المتعاملين، ومن شأن ذلك تقليل انتشار الفقر بسرعة أكبر بحيث إن أولئك الذين في أسفل منحني توزيع الدخل سوف يحصلون على الموارد التي تكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية.(١٧)

ومن أمثلة القيود والسياسات التي تضر الفقراء بدرجة أكبر من الأغنياء والتي تتبعها العديد من الحكومات بقصد أو بدون قصد: (١٨) سياسات الموقع الصناعي الموجهة نحو المدن والأنفاق على البنى التحتية المنحازة للمناطق الحضرية دون المناطق الريفية، وسياسات اقتصادية جزئية تعمل ضد رفاهية الفقراء مثل القوى الاحتكارية التي تتمتع بها بعض الشركات التي تنتج سلعاً بأسعار مرتفعة، والمرافق العامة المدعومة مثل رسوم منخفضة للمياه ورسوم منخفضة للدراسة الجامعية لكونها تعود بالنفع الأكبر على غير الفقراء، وسياسات الاقتصاد الكلي التي تميل إلى تقييد النمو المناصر للفقراء ومن بينها أسعار الصرف المبالغ بها، والسياسة الإسكانية التي تقلل من عرض المساكن، وكذلك اعتماد العديد من الدول النامية على الضرائب غير المباشرة أكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة، في حين أن نظام الضريبة التصاعدية يكون لصالح الفقراء إذ سيكون الاعتماد بدرجة أكبر على ضريبة الدخل الشخصية.

وفي ضوء ماسبق صار من الضروري تشخيص العوامل والسياسات التي تحسن من تأثير النمو الاقتصادي في الفقر أي العوامل التي تجعل النمو مناصراً للفقراء، وبالأماكن تحقيق ذلك من خلال توفير الشروط الضرورية لزيادة النمو في المناطق والقطاعات التي يعيش ويعمل فيها الفقراء وكما يأتي :-

١- الإسهام المباشر في الأنشطة الإنتاجية

تنظر طريقة التحليل التقليدية للنمو الاقتصادي على أساس ما يحصل عليه كل فرد بعد تقسيم الناتج الأجمالي على عدد السكان بغض النظر عن مقدار إسهاماتهم الحقيقية في النمو المتحقق، ولكن توجد طريقة بديلة تفيد في تقديم الفقراء كمساهمين في صنع النمو أكثر من كونهم متلقين للمنافع، فالأفراد الذين يسهمون في النمو يحسنون أوضاعهم المادية في الوقت نفسه.(١٩) وبهذا يمكن تحقيق النمو المناصر للفقراء من خلال أداء سوق العمل، وهذا يستلزم توفير فرص عمل منتجة للفقراء وزيادة الأجور الحقيقية وتقوية قابليتهم على العمل .

لقد بدأ موضوع تشغيل الفقراء بأعمال منتجة يأخذ اهتماماً متزايداً في تحليل سياسات التنمية في السنوات الأخيرة، فمعظم دخول الفقراء تأتي من العمل حتى وإن كانوا يملكون بعض الأصول كالأراضي التي تمكنهم من العمل في الأنشطة المنتجة، وغالبية الفقراء هم إما لا يعملون أو يعملون لساعات طويلة في أعمال منخفضة الإنتاجية وذات أجور منخفضة لا تسمح بخروجهم من حلقة الفقر.

إن زيادة تشغيل الفقراء بأعمال منتجة هو مفتاح تقليل الفقر ولكن دخول الفقراء تعتمد بشكل كبير على حجم الوظائف التي يولدها النمو الاقتصادي، حيث إن نمو دخل الفقراء يأتي من الزيادات الحاصلة في الأجور والإنتاجية وأسعار المخرجات، وهي مرتبطة بدرجة كبيرة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، كذلك فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل لا تجري بشكل تلقائي فتحقيق معدل نمو مرتفع قد لا ينجم عنه زيادة كبيرة في فرص العمل المتوافرة في اقتصاد ما، لذا فإن إيجاد فرص العمل المنتجة ينبغي أن ينظر له كهدف للنمو الاقتصادي وليس كأثر جانبي له. وتعد تجربة النمو في الصين والهند مثلاً على توفير الكثير من فرص العمل في ظل نمو اقتصادي مرتفع، في حين بينت دراسات أجرتها ILO و UNDP أن معدل النمو المنخفض في توفير فرص العمل قد ارتبط درجة كبيرة بتقليل بطيء في الفقر في جميع الدول النامية تقريباً. (٢٠)

كذلك فإن النمو المناصر للفقراء يتطلب توجيه موقع ونمط النمو الاقتصادي إلى القطاعات التي تؤثر تأثيراً إيجابياً ومباشراً في الفقراء، وذلك من خلال زيادة معدلات الاستثمار فيها من أجل توفير فرص العمل لهم وزيادة دخولهم وإنتاج السلع والخدمات التي يستفيدون منها ولا سيما في المناطق المتخلفة. (٢١).

٢- الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والتأهيل وبرامج الرعاية الاجتماعية

تتضمن السياسات المناصرة للفقراء الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي والصحة والاستثمار في رأس المال البشري للفقراء من أجل زيادة إنتاجيتهم وإسهامهم في النمو الاقتصادي، حيث إن توسيع القدرات البشرية في الصحة والتعليم لها أهمية كبيرة في تمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يوفرها النمو الاقتصادي، فهي تزيد من إمكان وصولهم إلى فرص عمل أفضل وتخلق فرص عمل أكبر في المؤسسات التي تستخدم التقنية الحديثة. (٢٢)

إن ضمان توفير فرص التعليم للفئات الفقيرة تكون ملائمة لتحسين توزيع الدخل وزيادة النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، فعلى سبيل المثال بينت دراسات أن النمو الاقتصادي وانخفاض التفاوت في توزيع الدخل يرتبط عموماً بزيادة التحصيل العلمي للفقراء. (٢٣) وقد كشفت دراسة عن الهند والبرازيل أن ضعف المخرجات التعليمية للفقراء قد قلل من تأثير النمو في تقليل الفقر، كذلك كان النمو المناصر للفقراء في كل من فيتنام والصين والهند ناتجاً بشكل رئيس عن تقليل الأمية. (٢٤)

وينبغي أن تستهدف السياسة الحكومية تعزيز الاستثمار في تدريب فئة العمال الأكثر احتياجاً لمهارات سوق العمل، بسبب انخفاض أجور العمال الأقل مهارة لوجود فائض عرض بالنسبة لهذه النوعية من الأيدي العاملة، فبالإمكان زيادة النمو الاقتصادي إذا تمت مساعدة هؤلاء العمال على اكتساب مزيد من المهارات لتمكينهم من إنتاج مقدار أكبر من السلع والخدمات في وقت معين وبجودة أفضل. (٢٥)

ويمكن تحقيق النمو المناصر للفقراء أيضاً من خلال توسع الدولة ببرامج التحويلات النقدية والسلعية، فبالإمكان أن يحصل الفقراء بطريقة غير مباشرة على مكاسب النمو من خلال زيادة الخدمات الاجتماعية المتأتية من ارتفاع عوائد النمو الاقتصادي، كذلك فإن عدم المساواة في الصحة والتعليم يمكن تقليلها من خلال هذه البرامج لذا فهي تزيد من جانب آخر من إسهام الفقراء في النمو الاقتصادي. (٢٦)

٣- إقراض الفقراء

لا يُقدم سوق الائتمان المحلي عادةً القروض الصغيرة للفقراء بسبب ارتفاع سعر الفائدة المرتبط بعدم وجود ضمانات مناسبة، في حين أن مساعدة الفقراء من خلال تقليل قيود الإقراض يمكن أن يساهم في إخراجهم من حلقة الفقر وتحقيق النمو المناصر لهم، فذلك يساهم في حصولهم على استثمارات منتجة

وتوليد فرص عمل أكبر لكل وحدة من رأس المال، وبما يساعد على التغلب على التشوهات التي تميز أسواق الائتمان غير التامة لتجاهلها الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر. (٢٧)

٤- المؤسسات

وهي القيود أو القواعد التي يبتكرها الإنسان والتي تشكل النشاط أو التفاعل الإنساني. (٢٨) ومن الناحية التحليلية يوجد طريقتان رئيسان يمكن من خلالهما أن تساعد المؤسسات الجيدة الاقتصادية والسياسية (الحكم الرشيد) والثقافية والاجتماعية والقانونية (ضمان حقوق الملكية) في خلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر: (٢٩)

الأول يمكن للمؤسسات الجيدة تسهيل التعاون بين الشركات الخاصة، والثاني يمكن أن تزيد المؤسسات الجيدة من دخول الأفراد من خلال التأثير الإيجابي في الحوافز التي بدورها تؤثر في قرارات الإنتاج والتنظيم التي تتخذها شركات القطاعين الخاص والعام. وعلى سبيل المثال المؤسسات الجيدة تساعد في خلق مناخ ملائم للاستثمار والحفاظ عليه، والذي بدوره يخلق فرص العمل ويزيد من دخول الفقراء.

الاستنتاجات والتوصيات

يتضح مما سبق أن النمو المناصر بقوة للفقراء سيتحقق بشكل خاص في بيئة النمو الاقتصادي المرتفع والمرتبطة بالتغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، وهذا التغير يتحدد بمدى اسهام الفقراء في النمو المتحقق وبمدى حصولهم على مكاسب النمو، وبذلك فإن سرعة ونمط النمو امران مهمان لتخفيض الفقر.

لذا فإن إستراتيجية تقليل الفقر ينبغي أن لا تقتصر على تحقيق معدل نمو مرتفع بل ايضاً توجيه النمو للحد من الفقر بسرعة اكبر ويكون ذلك في مجالين:

المجال الأول ويتم فيه رفع درجة اسهام الفقراء في عملية النمو من خلال الإسهام المباشر في الأنشطة الإنتاجية، وابتكار بيئة مؤسسية مؤاتية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

وفي المجال الثاني ينبغي زيادة انتفاع الفقراء من عوائد النمو الاقتصادي وذلك من خلال الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والتأهيل وبرامج الرعاية الاجتماعية والتحويلات النقدية والسلعية وإقراض الفقراء.

الهوامش

(1) - Anderson, W., H., Locke, Trickling Down The Relationship Between Economic Growth and Exten of Poverty Among American Families, Oxford Journals, The Quarterly Journal of Economic, Volume 78, Issue 4, PP.511-524.

[Http://qje.oxfordjournals.org/content/78/4/511.full.pdf+html](http://qje.oxfordjournals.org/content/78/4/511.full.pdf+html)

(2) - Kakwani, N., C., and E., M., Pernia, What is Pro-Poor Growth, Asian Development Reviw, Asia Development Bank, 2000, Vol.18 (N.1) P.2.

[Http://www.adb.org/documents/periodicals/adr-vol-18-1.pdf](http://www.adb.org/documents/periodicals/adr-vol-18-1.pdf)

(٣)- مارتن نيل بايلي وآخرون، النمو مع المساواة – هدف السياسة الاقتصادية للقرن القادم، ط ١، ترجمة د. محمد فتحي صقر، مركز الاهرام، القاهرة ١٩٩٦، ص ص ١٦- ١٧.

(٤)-ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة د.محمود حسن، ود.محمود حامد، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٨ .

(٥)- د.صابر بلول، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد الأول ٢٠٠٩، ص-ص ٥٦٥-٥٧٠.

(٦)- صندوق النقد الدولي ، ماهو صندوق النقد الدولي . [Http://: www.imf. Org](http://www.imf.org)

(٧)- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٦: الإنصاف والتنمية، رقم التقرير ٣٢٢٠٤، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ١٩٤ .

(8)- Ravallion, M., S., Chen, *Measuring Pro-Poor Growth*, *Economics Letters*, 78(2003)P.95. [Http://: www.elsevier.com/locate/econbase](http://www.elsevier.com/locate/econbase)

(9)- Kakwani, N., H.H.Son, *Pro-Poor Growth: Concepts and Measurement with Country Case Studies*, *The Pakistan Development Review* 42:4 Part1 (Winter 2003)P.418.

[Http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2003/Volume4/417-444.pdf](http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2003/Volume4/417-444.pdf)

(10)- Ibid, P.420.

(11)- Kakwani, N., M.Neri, H.H.Son, *Linkages Between Pro-Poor Growth, Social Programmes and Labour Market :The Recent Barazilian Working Paper No.26 ,IPC, Brazil*.P.3.

[Http://www.undp-povertycentre.org/newletters/workingpaper26.pdf](http://www.undp-povertycentre.org/newletters/workingpaper26.pdf)

(12)-Kakwani, N., H.H.Son, *Pro-Poor Growth: Concepts...*, Op... Cit, P.4 (13)- Kakwani, N.C., E.M.Pernia, *What is Pro-Poor Growth...*, Op.. Cit.P422.

(14)-Besley, T., L.J.Cord, *Delivering on the Promise of Pro-Poor Growth Insights and Lessons from Country Experiences*, *The World Bank, Washington, D.C., 2007*, P4.

(15)-Kakwani, N., H.H.Son, *Pro-Poor Growth: Concepts...*, Op... Cit, P.420.

(16)-Overseas Development Institute , *Pro-Poor Growth and Development*,

Linking economic growth and poverty reduction Briefing Paper 33, January 2008, P3. [Http://www.odi.org.uk/publications/574-pro-poor-growth-development](http://www.odi.org.uk/publications/574-pro-poor-growth-development).

(17)- Kakwani, N., E.M.Pernia, *What is Pro-Poor Growth...*, op... cit. PP.3-4.

(18)-Ibid, PP.3-4.

(19)-Susanna, L., Per Ronnes, *Integrated Economic Analysis for Pro-Poor Growth*, *Sida Methods Document, Stockholm, September 2006*, P5.

[Http://www.sida.se/shared/jsp/download.jsp?f=sida30631en15eweb.pdf&a=2563](http://www.sida.se/shared/jsp/download.jsp?f=sida30631en15eweb.pdf&a=2563)

(20)- Khan, A.R, *Asian Experience on Growth Employment and Poverty, An Overview*

with Spishial Reference to the Findings of Some Recent Country Case Studies, UNDP 2007, PP, 33-40 .

(٢١) الأسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٧، الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٨، ص ٧٧ .

(22)- Ajay, C., G. Nayyar, *Pro-Poor Growth: Explaining the Cross- Country Variation in the Growth Elasticity of Poverty*, Brooks World , Working Paper 14, Poverty Institute, The University of Manchester, P.13.

[Http://www.manchester.ac.uk/bwpi](http://www.manchester.ac.uk/bwpi)

(٢٣) الأسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الأمم

المتحدة، نيويورك ٢٠٠٤ ص ٦٣ . (24)- Ajay, C., G. Nayyar, *Pro-Poor...Op...Cit* , P3.

(٢٥) مارتن نيل بايلي وآخرون ، النمو مع المساواة ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(26) - Overseas Development Institute, *Pro-Poor Growth...Op, cit, P2*.

(27)-Ajay, C., G. Nayyar, *Pro-Poor...Op...Cit, PP.3, 14* .

(28)-Douglass C. North , *Institutions , The Journal of Economic Perspectives , Vol.5, No.1. (Winter, 1991), American Economic Association, P.97*.

(29)-Ajay, C., G. Nayyar, *Pro-Poor...Op...Cit, PP.3, 14* .